حسنُ بالطبع كشف أبعاد أى تمرد أو خروج على القانون. ولكن الأحسن بالتأكيد أن يكون هذا الذى يُكشف هو الحقيقة، وأن يكون الهدف من محاسبة مُتهمين بالتمرد هو تحقيق المصلحة العامة

وليس هناك ما يؤكد بعد أن إدارة الرئيس الامريكي بايدن وأنصارها في الكونجرس والمجتمع يسعون إلى المصلحة العامة فيما يقومون به من إجراءات لمحاسبة المُتهمين باقتحام مبنى الكونجرس في 6 يناير 2021 لتعطيل اعتماد نتائج الانتخابات الرئاسية

ولكى تكون المصلحة العامة هى المقصد من هذه المحاسبة، لابد أن يلتزم من يقومون بها بالقانون التزامًا صارمًا، ولا يستغلون وجودهم فى البيت الأبيض وأغلبيتهم الضئيلة فى الكونجرس للوصول إلى نتيجة يريدونها عبر التحقيقات التى لوحظ أن إيقاعها أصبح أسرع بشكل مفاجئ فى بداية عامها الثانى عامها الثانى

ويُثير هذا التسريع التساؤل عن مدى سلامة توجيه تُهم إضافية، مثل تهمة التآمر لإثارة الفتنة التى أُضيفت إلى ما اتُهم به من يُسمون أنفسهم (حراس القسم) من قبل فهل الهدف من إضافة هذه التهمة هو السعى إلى إيجاد ما يربط بين تمرد 6 يناير، والرئيس السابق شخصيًا أو بعض القريبين إليه، وبالتالى وصمهم بالتآمر مع المتمردين؟

فليس واضحًا بعد هل يستند تسريع التحقيقات على أساس قانونى حقيقى، أم يرتبط بقلق من تراجع شعبية بايدن فى الوقت الذى يقترب موعد انتخابات نصف المدة فى نوفمبر، ومن ثم حاجة أنصاره إلى خوضها ومعهم «دليل» إدانة خصومهم فيها

وليس واضحا كذلك إلى أى مدى يُدرك بايدن وأنصاره أن المجموعات التى اقتحمت مبنى الكونجرس تعبر عن مزاج قطاع لا بأس به من الأمريكيين البيض الذين يخشون اكتمال عملية الانتقال التاريخي إلى مجتمع متعدد الأعراق. فأمريكا البيضاء الأنجلو ساكسونية هي ما يريد (حراس القسم) وغيرهم ممن قادوا تمرد 6 يناير أن يحرسوه، وليس ترامب في نظرهم إلا رمزًا لدولة تمر في عملية انتقال تاريخي يظنون أنها مؤامرة لتغيير طبيعتها مؤامرة لتغيير طبيعتها